الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند ١٣

آب ٢٠١٢

I. مقدمة

بلغ **إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها**، والذي يتضمن أساساً الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقدميات الاجتماعية، ٢٥٧٩ مليار ليرة[١] في فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٢، مسجلاً ارتفاعاً قدره ١٧٢ مليار ليرة مقارنة مع مبلغ ٢٤٠٧ مليار ليرة المحقق خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

من ضمن إجمالي هذا الإنفاق، بلغت الرواتب والأجور ١٨١٩ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٢، وذلك بارتفاع قيمته ٣١ مليار ليرة أو ٢ بالمائة عن مبلغ ١٧٨٧ مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١. يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع في رواتب وأجور كل من الهيئات التعليمية والجهاز المدني بنسبة ٢٢ بالمائة و١٦ بالمائة على التوالي، مقابل انخفاض بنسبة ٨ بالمائة في رواتب وأجور الجهاز العسكري.

لدى استثناء قيمة الفروقات المدفوعة خلال العامين الحالي والسابق، يبلغ مجموع الرواتب والأجور ١٥٨٢ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– آب ٢٠١١ مقارنة مع ١٧٢١ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، بزيادة قدرها ٩ في المائة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى تجنيد عناصر جديدة في قوى الأمن الداخلي. وتجدر الإشارة إلى أن الفروقات المختلفة المدفوعة خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة ٢٠١٢ بلغت ٩٨ مليار ليرة لبنانية (من أصل مبلغ ١٨١٩ مليار ليرة)، بانخفاض ملحوظ عن مبلغ ٢٠٥ مليار ليرة (من أصل ١٧٨٧ مليار) المدفوع خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

جدول رقم ١: تأثير دفع الفروقات على الرواتب و الأجور

مليار ليرة لبنانية	ك٢–آب ٢٠١١	ك٢–آب ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)	1787	1819	%2
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	1582	1721	%9

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، إذ سجل نسبة ٣٠ في المائة خلال فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٢، مقارنة مع نسبة أعلى بلغت ٣٤ في المائة خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

[١] الارقام تختلف بشكل بسيط عن الأرقام المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر آب ٢٠١٢ بسبب التدوير.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٦		التقديمات الاجتماعية /٧		نفقات أخرى /٨		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١١ ك٢-آب	٢٠١٢ ك٢-آب	٢٠١١ ك٢- آب	٢٠١٢ ك٢- آب	٢٠١١ ك٢- آب	٢٠١٢ ك٢- آب	٢٠١١ ك٢- آب	٢٠١٢ ك٢- آب	٢٠١١ ك٢- آب	٢٠١٢ ك٢- آب
الجهاز العسكري	**1155**	**1060**	**48**	**50**	**330**	**430**	**2**	**3**	**1535**	**1543**
الجيش	769	669	32	32	207	279	0	2	1009	981
قوى الأمن الداخلي 1/	306	289	14	15	100	122	0	0	420	426
قوى الأمن العام 2/	59	55	2	2	16	16	1	1	78	74
قوى أمن الدولة 3/	21	48	1	1	6	13	0	0	28	62
الجهاز التربوي	**427**	**521**	**38**	**36**	**0**	**0**	**0**	**0**	**465**	**557**
الجهاز المدني 4/	**205**	**237**	**44**	**44**	**4**	**4**	**128**	**159**	**381**	**445**
تعاونية موظفي الدولة							*105*	*136*	*105*	*136*
الجمارك 5/									**26**	**33**
إجمالي الإنفاق	**1787**	**1819**	**130**	**130**	**333**	**434**	**130**	**162**	**2407**	**2579**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.

(٢) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.

(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.

(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(٥) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.

(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.

(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

III. مخصصات الرواتب والأجور

A.III الجهاز العسكري

جاء الانخفاض السنوي في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري، البالغ ٨ في المائة، بشكل أساسي نتيجةً لتسديد (أ) *تعويضات خدمة الميدان* من خلال دفعة واحدة في شباط ٢٠١١ بقيمة ٥٢ مليار ليرة مقابل لا شيء خلال فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٢، و(ب) تسديد *دفعات متعلقة بفروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام ١٩٩٦– ١٩٩٨[٢] في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١١ بقيمة ١١٧ مليار ليرة مقابل مبلغ ٣٣ مليار ليرة في الفترة المماثلة من العام الحالي. وعند استثناء هاتين الدفعتين، تسجل مدفوعات الجهاز العسكري ارتفاعا بقيمة ٤٠ مليار ليرة نتيجة تطويع عناصر إضافية[٣] (حوالي ١٥٧٠ عنصر[٤]) في قوى الأمن الداخلي خلال عام ٢٠١١، وقد بدأ تأثير ذلك يظهر في الرواتب بشكل ملحوظ ابتداءً من آب ٢٠١١.

[٢] تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩-٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩، ص ١٨-١٩.

[٣] قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ تاريخ ٣١ آذار ٢٠١٠.

[٤] استنادا إلى مكتب التوظيف في قوى الأمن الداخلي، تظهر الأرقام المعدلة تطويع ١٥٧٠ عنصر إضافي وليس ٢٠٠٠ عنصر كما ورد في تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها عن شهر حزيران ٢٠١٢.

B.III الجهاز التربوي

بلغ الارتفاع في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز التربوي نسبة ٢٢ في المائة في كانون الثاني– آب ٢٠١٢ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١١، وقد جاء بشكل أساسي نتيجة للزيادات التالية:

- دفع مبلغ ٢١ مليار ليرة[٥] في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ عائد إلى *فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية*[٦] المعطاة إلى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
- ارتفاع بقيمة ٥١ مليار ليرة لبنانية في المدفوعات المخصصة للمتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني خلال فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٢ مقابل لا شيء خلال الفترة ذاتها من العام الفائت. ويعود هذا الفارق بشكل أساسي إلى مسألة توقيت الدفعات.
- زيادة بقيمة ١٦ مليار ليرة في المدفوعات المخصصة للأساتذة المتعاقدين في التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي. ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة عدد الأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي بنسبة ٣٧ بالمائة بين العامين الدراسيين ٢٠١٠–٢٠١١ و٢٠١١–٢٠١٢.

C.III الجهاز المدني

يعود الارتفاع المسجل في المدفوعات المخصصة للجهاز المدني، والبالغ ١٦ في المائة، جزئياً إلى دفع مبلغ ١٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[٧] عن الأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٩ مقابل لا شيء في العام الفائت.
من منظار التصنيف الإداري[٨]، جاءت أبرز الزيادات خلال فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٢ في الفئات التالية: (١) الدبلوماسيون في البعثات خارج لبنان، (٢) الدبلوماسيون في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، إضافة إلى (٣) القضاة[٩]، وقد شهدت ارتفاعاً بقيمة ١٣ مليار ليرة، ٧ مليار ليرة و١٧ مليار ليرة على التوالي.

- يعود ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى الدبلوماسيين في الخارج إلى مسألة توقيت مدفوعات الرواتب الشهرية حيث شهدت الفترة الممتدة بين كانون الثاني وآب ٢٠١٢ دفع مبلغ ٥ مليار ليرة لتغطية رواتب النصف الثاني من العام ٢٠١٠، إضافةً إلى مبلغ ٩ مليار ليرة بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية. وقد قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة ٤ مليار ليرة في الدفعات العائدة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨.
- تعود زيادة المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية في بيروت إلى دفع مبلغ ٧ مليار ليرة في نيسان ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[١٠].

---

[٥] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم ٢٠١١/٧٣٤١ الذي سمح بدفع مبلغ قدره ٣٠ مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠/١/١ و٢٠١١/١٠/٣١.
[٦] بموجب القانون ٢٠١١/١٥٩- الذي منح أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتين استثنائيتين اعتبارا من ٢٠١٠/١/١ ودرجتين استثنائيتين اعتبارا من ٢٠١١/١/١. تجدر الإشارة إلى انه لهذا القانون أثرا دائما أيضا, إذ وابتداء من ٢٠١٢/١/١ سيتم دمج قيمة الأربع درجات الاستثنائية في الراتب الأساسي للأساتذة المعنيين.
[٧] لمزيد من المعلومات حول فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية، الرجاء مراجعة المربع ٢ في عدد شباط ٢٠١٢ من تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها.
[٨] التصنيف الإداري يقوم على تصنيف النفقات العامة بحسب الوزارات والإدارات المستفيدة منها.
[٩] بمن فيهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتمرنين في معهد القضاة، القضاة في ديوان المحاسبة والقضاة في مجلس شورى الدولة.
[١٠] بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١.

- وترجع زيادة المدفوعات لصالح القضاة، من ٣٢ مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١١ إلى ٤٩ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي إلى ارتفاع رواتب القضاة من مدنيين وروحيين بعد اعتماد سلسلة جديدة لرواتبهم[١١].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مخصصات الرواتب والأجور لعناصر الجهاز المدني قد تم دفعها بموجب سلف خزينة[١٢].

IV. التقديمات الاجتماعية

شهدت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة ١٠١ مليار ليرة، من ٣٣٣ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١١ إلى ٤٣٤ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الجاري. وقد جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى كل من الجيش (+٧١ مليار ليرة)، قوى الأمن الداخلي (+٢٢ مليار ليرة) وقوى أمن الدولة (+٧ مليار ليرة). ويعود سبب الزيادة لارتفاع الدفعات المتعلقة بكل من *المنح التعليمية* (+٥٨ مليار ليرة)، *التقديمات الاستشفائية* (+٣٨ مليار ليرة) إضافة إلى *تقديمات المرض والأمومة* (+٣ مليار ليرة).

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[١٣]، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، بشكل ملحوظ في كانون الثاني– آب ٢٠١٢ (+٣٢ مليار ليرة) مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١١. ويعود ذلك إلى مسألة إدارة السيولة وتوقيت تسديد المدفوعات، حيث يعود مبلغ ٦١ مليار ليرة[١٤]، من أصل مبلغ ١٣٦ مليار ليرة الذي تم تحويله بين كانون الثاني وآب ٢٠١٢ إلى تعاونية موظفي الدولة، إلى مشروع موازنة ٢٠١١، مقابل تحويل مبلغ ١٠٥ مليار ليرة فقط في الفترة المماثلة من العام الفائت.

---

[١١] بعد اعتماد القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩ آب ٢٠١١. لمزيد من التفاصيل المتعلقة بزيادة رواتب القضاة، الرجاء مراجعة المربع ٢ في عدد كانون الأول ٢٠١١ من تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها.

[١٢] بموجب المراسيم التالية: مرسوم رقم ٦٦٢٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/١٩، مرسوم رقم ٦٧٥٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٩، مرسوم رقم ٦٨٢٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٢٧ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٤٠ تاريخ ٢٠١١/١١/١٧، مرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٨، مرسوم رقم ٧٠٣٤ تاريخ ٢٠١١/١٢/٣، مرسوم رقم ٧٣٥٩ تاريخ ٢٠١٢/١/٩ ومرسوم ٨٣٤٥ تاريخ ٢٠١٢/٦/١٥.

[١٣] يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (١) المكافآت، (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة رب عمل لتأمين التغطية للعاملين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

[١٤] تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 7005 تاريخ 2011/11/30، الذي سمح بدفع مبلغ قدره 61 مليار ليرة لصالح تعاونية موظفي الدولة لتغطية نفقات عام 2011.